# تكنولوجيا المستقبل، ودورها في تعزيز الإنتاجية

في مطلع عام 2025، وبتوجيهات ملكية، تم تشكيل «**المجلس الوطني لتكنولوجيا المستقبل**»؛ بهدف تعزيز مكانة الأردن كدولة متقدمة تكنولوجيًّا، تتمتع باقتصادٍ رقمي، ومجتمع مزدهر، خاصة في ظل التنافسية العالمية في تبنّي التكنولوجيا الرائدة واستخداماتها. ويركّز المجلس على تطوير «**التكنولوجيا الرائدة**»، بما في ذلك الذكاء الاصطناعي، وإنترنت الأشياء، وتقنية البلوك تشين، والروبوتات، وغيرها من الابتكارات التي ستساهم في استحداث فرص عمل جديدة، وزيادة الإنتاجية في مختلف القطاعات.

على مدار العقدين الماضيين، شهد سوق «التكنولوجيا الرائدة» (**Frontier Technologies**) نموًّا ملحوظًا من المتوقع أن تصل إيراداته إلى 9.5 تريليون دولار بحلول عام 2030، مقارنةً بحوالي 1.5 تريليون دولار في عام 2020، وفقًا لتقرير التكنولوجيا والابتكار الصادر عن UNCTAD.

وقد قدم تقرير البنك الدولي «**النمو في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا**» تحليلاً لمستويات التنمية الاقتصادية في المنطقة. ويظهر التقرير أن نصيب الفرد من الدخل في الأردن بلغ 18% من مستوى الاقتصاد الرائد «**Frontier Economy» في الولايات المتحدة.** في حين يبلغ إجمالي إنتاجية عوامل الإنتاج - التي تقيس كفاءة استخدام رأس المال والعمالة - حوالي 48% من كفاءة استخدامها في الاقتصاد الرائد.

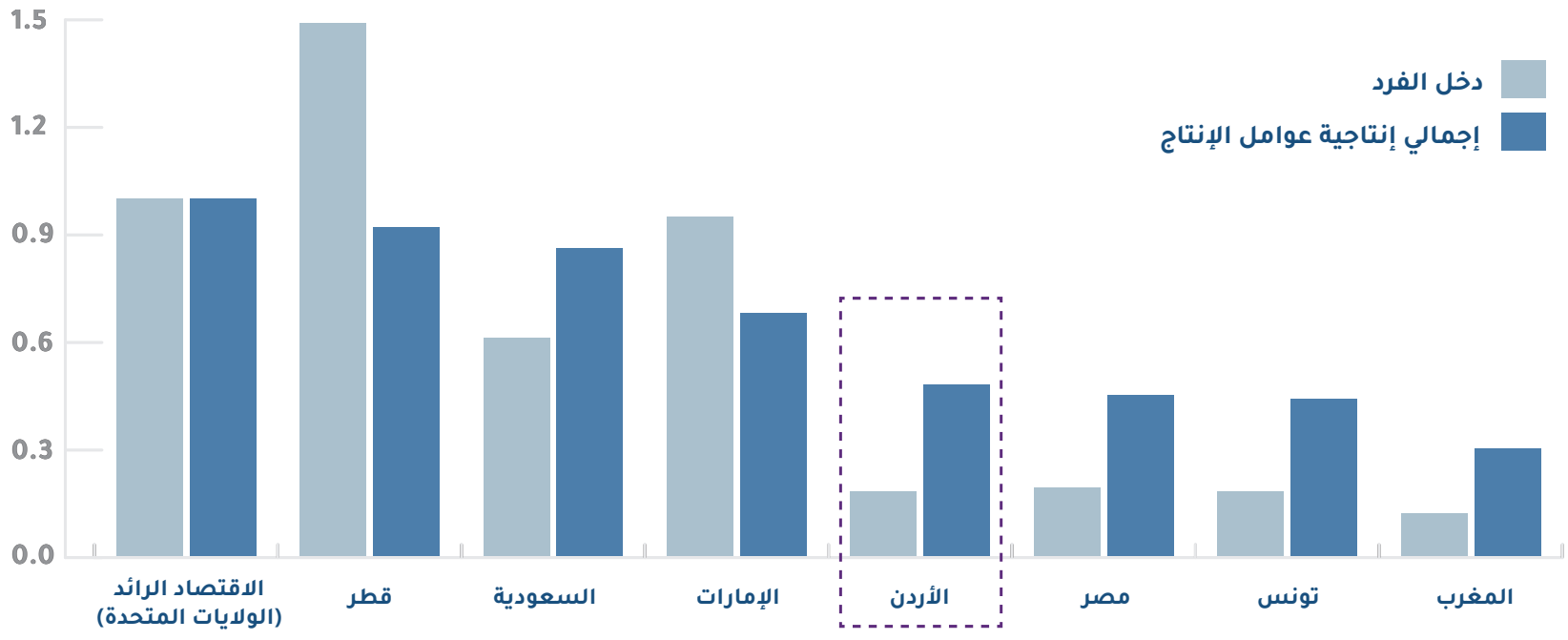


وعند تحليل مستويات «تكنولوجيا التصنيع» في الأردن، يتبين أن الصناعات ذات التكنولوجيا العالية من المستوى الثاني (كصناعات الأدوية، والأدوات الطبية...) (High-Tech 2) تشكّل فقط 9.8% من إجمالي الإنتاج الصناعي القائم. في حين شكلت الصناعات ذات التكنولوجيا المنخفضة (كصناعات الأزياء والأثاث، والورق...) ثلث الإنتاج الصناعي. مما يؤكد الحاجة إلى سياسات تدعم التحول نحو صناعات أكثر تقدمًا، من أجل تعزيز تنافسية الأردن في الاقتصاد العالمي.

**بإيجاز،** تسهم التكنولوجيا المتقدمة في رفع الإنتاجية الإجمالية بشكل ملحوظ، حيث تعزى 31% من الفروقات في الإنتاجية إلى اختلاف مستويات التقدم التكنولوجي بين المنشآت. كما تقوم الكثير من الدول الناشئة بتقليد التقنيات الحديثة ونماذج الأعمال المتقدمة، وتطبيقها على نطاق أوسع في اقتصاداتها المحلية؛ أي ما يعرف بالانتشار أو التغلغل التكنولوجي.

**يدعو منتدى الإستراتيجيات الأردني إلى ضرورة توظيف التكنولوجيا الرائدة في مختلف العمليات الإنتاجية.** من خلال تبني إستراتيجية متكاملة تجمع بين الاستثمار، والانتشار التكنولوجي، والابتكار. ويمكن للمجلس الوطني لتكنولوجيا المستقبل أن يؤدي دورًا مهمًّا في تحقيق ذلك، ولا سيما بالتوازي مع تعزيز الاستثمار في رأس المال البشري، والتعليم، والبنية التحتية، واستقطاب الشركات الأجنبية في مجال التكنولوجيا الرائدة، من أجل تحقيق مرونة اقتصادية عالية، ونمو مستدام.